المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي
IRAQI INSTITUTE FOR ECONOMIC REFORM

حزم الاصلاحات الاقتصادية

2/ حزيران/2020

المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي
IRAQI INSTITUTE FOR ECONOMIC REFORM

السادة الافاضل

م/ حزم الاصلاحات الاقتصادية /شكر وتقدير وعرفان

يهديكم المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي اطيب تحياته...

نظم المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي وانطلاقا من مبدأ ان الإصلاح مسؤولية مشتركة (بين الحكومة والمجتمع) جلسات خاصة بالموضوع شارك فيها نخبة من خبراء المعهد وبقية الزملاء من الكفاءات العراقية وقد احتضن هذه الجلسات اتحاد الصناعات العراقية متمثلا بشخص الأستاذ علي صبيح رئيس الاتحاد.

ومن الشخصيات التي ساهمت بالرأي وإثراء الحديث هم:

- الدكتور مظهر محمد صالح / مستشار رئيس الوزراء للشوؤن المالية/ عضو هيئة امناء المعهد.
- الدكتور كاظم العقابي / رئيس هيئة المنافذ الحدودية السابق/ عضو هيئة خبراء المعهد.
- الاستاذ محمد علي ذياب / وكيل الوزارة لشؤون التخطيط وكالة السابق - وزارة الصناعة والمعادن/عضو هيئة خبراء المعهد
- الاستاذ عامر الجواهري/ استشاري في التنمية الصناعية والاستثمار – خبير في وزارة الصناعة ومنظمة " اليونيدو" سابقا / عضو هيئة خبراء المعهد
- الاستاذ علي صبيح الساعدي / رئيس إتحاد الصناعات العراقي

المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي
IRAQI INSTITUTE FOR ECONOMIC REFORM

- الاستاذ باسم فيصل عودة / عضو مجلس إتحاد الصناعات العراقي
- الدكتور محمود داغر / مدير عام سابق / البنك المركزي العراقي / عضو هيئة خبراء المعهد
- الدكتور زهير الحسني – خبير قانوني/ عضو هيئة امناء المعهد
- الدكتور فائق عبد الرسول / وكيل وزارة التخطيط الاسبق / عضو هيئة امناء المعهد
- الدكتور رافع الراوي / قطاع الصناعات الدوائية الخاص
- الدكتور المرحوم علاء الشماع / رئيس الرابطة العراقية لمصنعي الادوية
- الدكتور علي نعمة / معاون مدير عام في الهيئة العامة للكمارك
- الدكتور احمد الدهلكي/ مدير عام في وزارة المالية /عضو هيئة خبراء المعهد
- الاستاذ استبرق الشوك / الوكيل الفني لوزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة السابق/ عضو هيئة خبراء المعهد.
- الاستاذ حازم هادي السعيد/ مدير عام الموازنة الاسبق /عضو هيئة خبراء المعهد
- الدكتور حسين الخاقاني / مدير عام الصندوق العراقي للتنمية الخارجية الاسبق /عضو هيئة خبراء المعهد
- الدكتور ثائر الفيلي/ رجل اعمال

- الاستاذ فؤاد احمد الدجيلي/ رجل اعمال // عضو هيئة خبراء المعهد.
- الدكتور محمد الخرسان / استاذ مساعد / جامعة ذي قار
- الدكتور موفق شكارة / مدير قسم في ديوان الرقابة المالية سابقا - مدقق مالي
- السيد راغب بليبل / رئيس اتحاد رجال الأعمال العراقيين
- السيد عفيف الريس / خبير اقتصادي – منتدى بغداد الاقتصادي
- عبيد محل / معاون الامين العام لمجلس الوزراء الأسبق/ عضو هيئة خبراء المعهد.
- الدكتور محمد السامرائي / عضو مجلس نقابة المهندسين العراقية
- الاستاذ مصعب اسامة / معاون مدير عام دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية – وزارة التجارة
- الاستاذ نوري زامل / عضو مجلس اتحاد الصناعات العراقي
- الدكتور هيثم الجنابي/استاذ في الكلية التقنية الوسطى
- الدكتوره إنتصار الرماحي – المدير التنفيذي للمعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي

المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي
IRAQI INSTITUTE FOR ECONOMIC REFORM

وانبرأ السادة الآتية أسمائهم بإعداد التوصيات وهم كلا من:

- الدكتور كاظم العقابي / رئيس هيئة المنافذ الحدودية السابق / عضو هيئة خبراء المعهد.
- الاستاذ محمد علي ذياب / وكيل الوزارة لشؤون التخطيط وكالة السابق الصناعة والمعادن/عضو هيئة خبراء المعهد
- الاستاذ عامر الجواهري/ استشاري قي التنمية الصناعية والاستثمار/ عضو هيئة خبراء المعهد

ولا يسعنا الا ان نتقدم بالشكر والتقدير والعرافان لجميع المشاركين. من الجدير بالذكر ان المقترحات تم ارسالها الى عدد من الجهات الحكومية ذات العلاقة وقد تم الترحيب بها ودعوة القائمين على اعدادها للتشاور.

الدكتور كمال فيلد البصري
المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي

المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي
IRAQI INSTITUTE FOR ECONOMIC REFORM

م/ متطلبات التنمية الاقتصادية

العـدد: 1632020
التأريخ: 9 / 5 / 2020

يحتاج العراق الى خطوات جريئة في الإصلاح الاقتصادي من خلال اجراء معالجات للحالات غير الصحية الموجودة في الواقع إذ ان المرحلة السابقة والتي منها ماتضمنته من دعم القطاع الخاص لم تثمر عن نتائج واضحة و يكمن ذلك بواحدة او اكثر من الأسباب الاتية:-

1- غياب الدعم الواضح من الحكومة للقطاع الخاص وعدم ثقة القطاع الصناعي الخاص بالإجراءات الرسمية للمؤسسات الحكومية.
2- ضعف او قصور في القوانين النافذة وتأخر تشريع القوانين المقترحة.
3- ضعف الاجراءات الجمركية وعدم السيطرة الكاملة للحكومة الاتحادية على جميع المنافذ الحدودية
4- ضعف الادارات الحكومية في اتخاذ القرارات إتجاه القطاع الخاص من المستثمرين والصناعيين ورجال الاعمال.
5- البيروقراطية في الإجراءات الحكومية.
6- مقاومة التغيير نحو الاستثمار والشراكة الفاعلة مع القطاع الخاص .
7- تأخر تطبيق البرمجيات والتحول نحو الحوكمة الالكترونية.
8- تفشي ظواهر الفساد والمفسدين.
9- عدم إتخاذ إجراءات فاعلة لتنويع الاقتصاد وتحسين الناتج المحلي.
10- عدم وجود إجراءات فاعلة للتنمية الاقتصادية في البلد وفق الستراتيجيات التي صرف عليا الوقت والجهد والأموال.
11- عدم إشراك اصحاب المصلحة في إتخاذ القرارات مع ضعف في المتابعة والتنفيذ والرصد والتقييم .
12- ضعف إجراءات المحاكم المتخصصة في نزاعات القطاع الخاص والمستثمرين

المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي
IRAQI INSTITUTE FOR ECONOMIC REFORM

يتطلب الامر العمل على وضع الحلول المناسبة للنهوض بالواقع الاقتصادي العراقي في ظل الاستمرار غير المبرر لاعتماد العراق على ايرادات النفط غير المستقرة والتي تتعرض بين حين واخر الى ازمات منها تداعيات الواقع الحالي نتيجة التدني الكبير لاسعار النفط جراء الازمة الوبائية التي يمر بها العالم حاليا او اي تداعيات عالمية اخرى تطرأ بين حين واخر، وعليه نوصي بالاخذ بالحلول المقترحة الاتية :-

أولا" / تعظيم الايرادات

الاشكاليات والحالات المؤشرة	القرارات المطلوبة	جهة التنفيذ
- الاعتماد على الايرادات النفطية. - ضعف جباية ايرادات المنافذ الحدودية. - منح الاعفاءات الجمركية. - عدم سيطرة الحكومة الاتحادية على جميع المنافذ الحكومية. - ضعف في تطبيق قانون حماية المنتج الوطني. - الفساد في عمليات الجباية.	1- الزام وزارة المالية الاتحادية بالعمل وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم 301 لسنة 2019 والمباشرة باتمتة الاجراءات الجمركية الذي سيمكن الجمارك وهيأة المنافذ الحدودية من السيطرة على جميع المنافذ الحدودية والحد من عمليات التهرب الجمركي والضريبي . 2- الغاء كافة الإعفاءات الجمركية بما فيها الممنوحة للمواد المرسلة بصفة تبرعات او هبات لمنع استغلال تلك الإعفاءات من قبل بعض الجهات . 3- اعادة فتح المراكز الجمركية كركوك/سليمانية و كركوك / اربيل و نينوى / دهوك للقيام بما يأتي :- - ضمان العمل بالتعرفة الجمركية الموحدة - توحيد الاجراءات الجمركية وحسب ما جاء بقرار مجلس الوزراء رقم 13 لسنة 2019. - اعتبار اي بضاعة داخلة من المنافذ او المعابر غير الرسمية بحكم البضاعة المهربة	مجلس الوزراء وزارة المالية هيأة المنافذ الحدودية الجهات الامنية وزارة النفط هيئة الاعلام والاتصالات المجلس الأعلى لمكافحة الفساد اتحاد الصناعات العراقي إتحاد رجال الأعمال العراقيين

		- تبقى المراكز الجمركية تعمل لحين موافقة الاقليم تطبيق جميع فقرات قرار مجلس الوزراء ومنها القرار رقم 13 لسنة 2019 . 4- يعاد النظر بالنسب الجمركية بأن يجب ان تزداد نسبها لأنها قليلة لا تمكن المنتج الوطني من المنافسة. 5- دراسة الاسعار الحقيقية للمواد المستوردة وعلى اساسها تحسب النسبة الجمركية . 6- الزام وزارة الداخلية الاتحادية بغلق كافة المنافذ والمعابر غير الرسمية وبضمنها معابر ومنافذ الاقليم. 7- قيام الاجهزة المعنية بالرقابة التجارية في وزارتي الداخلية والتجارة ومن خلال التنسيق المشترك بجولات مستمرة في اسواق الجملة والمفرد للبحث عن المواد الممنوع استيرادها ومصادرتها وتغريم الحائز عليها وتحدد عقوبات تصل الى السجن وفق القوانين النافذة. 8- رفد هيأة المنافذ الحدودية والمراكز الجمركية العاملة في المنافذ بموارد بشرية نزيهة و كفوءة من خلال فتح باب النقل من المؤسسات التي تعاني من الترهل في مواردها البشرية. 9- الزام قيادات العمليات في المحافظات وقيادات الشرطة بتوفير الحماية الكافية للمنافذ الحدودية وحماية الطرق الرئيسة المؤدية لها. 10- تسوية الحسابات مع الاقليم وتسديد ما بذمة الاقليم والبالغة ما يقارب 128 مليار دولار وفي حال عدم التسديد يتم الغاء نسبة الاقليم من الموازنة في العام القادم. 11- منع الاقليم من البيع غير القانوني للنفط واستقطاع قيمة اي كمية تباع بشكل غير قانوني من موازنة الاقليم.	

		12- اصدار سندات مالية من خلال المصارف الحكومية الى الافراد بسعر فائدة سنوية 10% لنقل الاموال من الاكتناز غير المنتج الى الادخار المربح للمواطنين وتوجه هذه الاموال الى الموازنة الاستثمارية حصراً (او تقديمها قروض للقطاع الخاص). 13- فرض حماية على جميع المنتجات التي تصنع محليا وبنسبة لا تقل عن 100% وفق قانون حماية المنتج بغض النظر عن نسبة تغطية المنتج للسوق مع اعادة النظر بسرعة انجاز معاملات فرض الحماية. 14- إضافة رسوم جمركية اضافية على المنتجات المستوردة بنسبة لا تقل عن 100% وفقا لقانون التعرفة الجمركية لتشجيع الصناعيين من إقامة صناعة وطنية كبديل للمستورد وتغطي حاجة السوق. 15- تطبيق الاستقطاع الضريبي على موظفي الاقليم اسوة بباقي الموظفين ويمكن تنفيذه باستقطاع سنوي من الموازنة المخصصة للإقليم . 16- استقطاع الرسوم الجمركية والضرائب من الحوالات المصرفية والاعتمادات المستندية مسبقا أمانات لدى وزارة المالية لحين التحاسب من اجل ضمان ايرادات مهمة للموازنة ولحين سيطرة الحكومة على المنافذ الحدودية. 17- الاستقطاع الفوري لكافة مستحقات شركات الهاتف النقال المتلكئة والجباية المباشرة أولا" بأول للمستحقات اللاحقة وفق آلية مهنية بعيدة عن الاجتهاد البشري. 18- التوجه لمعالجة الجباية النظيفة وباستخدام المكننة للضرائب واموال البلدية والمرور والكهرباء وغيرها.	

		19- إعادة النظر بأسلوب ادارة وكلف ومنهجية عمل شركات جولات التراخيص النفطية بإتجاه تقليصها ما ينعكس على تخفيض كلفة إستخراج برميل النفط. 20- المعالجة الجادة للموظفين الفضائيين في كافة أنحاء العراق. 21- القضاء على تعددية الرواتب ليصبح لكل موظف أو متقاعد راتب واحد يخير المستفيد بالاختيار. 22- إعادة النظر ببدلات الإيجار لكافة عقارات الأوقاف السنية والشيعية والديانات الاخرى. 23- تؤول كافة إيرادات المنافذ الحدودية الى وزارة المالية الاتحادية. 24- الاستمرار باعتماد منهجية تقليص النفقات وإلغاء المصاريف الغير مثمرة أينما وجدت.	

المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي
IRAQI INSTITUTE FOR ECONOMIC REFORM

ثانيا" / المصارف والتسهيلات المصرفية

الاشكاليات والحالات المؤشرة	القرارات المطلوبة	جهة التنفيذ
عدد المشاريع الصناعية في القطاع الخاص بحدود 54000 مشروع صناعي (حرفي , صغير, متوسط, كبير) والمتوقف منها بحدود 90% وبحاجة الى دعم مصرفي	**1-** حصر الاستيرادات بالاعتمادات المستندية واصدار ضوابط للتعامل بالحوالات المصرفية للحيلولة دون تزوير الاجازات والمستندات الأخرى للحيلولة دون تهريب وغسل الأموال **2-** منح تسهيلات مصرفية ومالية ميسرة للمشمولين بقرض البنك المركزي و اعتبار المشروع هو الضمان المطلوب وبتأييد من اتحاد الصناعات العراقي وذلك لتشغيل المصانع المتوقفة و لتوفير فرص عمل للعاطلين وتقليص البطالة. **3-** تخفيض سعر الفائدة للقروض الممنوحة من البنك المركزي والمصارف لتشجيع الاستثمار. **4-** تأسيس شركة ضمان الودائع لدعم الائتمان وتشغيل الكتلة النقدية المكتنزة. **5-** استرجاع مبالغ القروض المستحقة للمصارف الحكومية كافة بما فيها المبالغ المستحقة في فروع المصارف في اقليم كردستان وتدويرها لمستحقين جدد. **6-** اعفاء القطاع الخاص من الضرائب المترتبة عليهم او اية ديون للقطاع العام بذمة القطاع الخاص بما فيها القروض التي منحت لهم قبل عام2003 بشرط ان يعيدوا العمل بالمهن التي كانوا يزاولونها قبل عام2003 ويعملوا على تطويرها.	وزارة المالية البنك المركزي المصارف الحكومية المصارف الاهلية شركات التامين

	7- صرف مستحقات القطاع الصناعي الخاص التي بذمة الدولة للفترة قبل عام2003 والتي لم تصرف لغاية الان. **8-** وضع الية لمتابعة تحقق عملية تمويل وتشغيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والعمل لتذليل المعوقات التي تواجه تنفيذ تلك الأعمال مع رصد وتقييم النتائج. **9-** قيام المصارف الحكومية المانحة لقروض المشاريع بتقديم التسهيلات اللازمة من قروض وضمانات وفتح اعتمادات واستقطاع كافه الرسوم الجمركية والضمان والضريبة مباشرة بدون حاجة المقترض لمراجعه المؤسسات الحكومية المعنية مما يوفر له الوقت وضمان عدم الابتزاز وتقليل الفساد المنتشر في هذه المؤسسات. **10-** إعتماد برنامج الكتروني لاستيفاء كافة انواع الضرائب لضمان الاستقطاع العادل من كافه فئات الشعب بدون استثناء دون الحاجة الى مراجعة المواطن.	

المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي
IRAQI INSTITUTE FOR ECONOMIC REFORM

ثالثا" / القطاع الصناعي العام والمختلط والخاص

الاشكاليات والحالات المؤشرة	القرارات المطلوبة	جهة التنفيذ
-تعاني المصانع العراقية اما من التوقف او كونها مصانع خاسرة لاسباب عديدة منها التكنولوجيا القديمة المستخدمة. -الاعداد الكبيرة للموظفين في القطاع العام . -ضعف الدعم الحكومي للقطاع الصناعي وخصوصا القطاع الخاص ومنها مايتعلق بكميات واسعار المنتجات النفطية و تعرفة الطاقة الكهربائية واستمرارية التجهيز اضافة الى متطلبات الاقراض .	**1-** تفعيل عمل مجلس التنسيق الصناعي وفق الستراتيجية الصناعية لتنسيق عملية التكامل بين القطاعات المختلفة (الزراعي ، الصناعي ، قطاع الطاقة) بما يتضمنه من إدارة الموارد المتاحة وتبادل المواد الأولية والتشغيلية بين الجهات التصنيعية من القطاع العام والخاص ومتابعة الالتزام بهذه الالية ومعالجة المعوقات لتحقيق الاهداف المطلوب. **2-** إعفاء الصناعيين من الرسوم الجمركية على المواد الأولية التي يستخدمونها في الإنتاج ولمدة لا تقل عن 10سنوات لتشجيعهم للبدء بتشغيل المعامل المتوقفة منذ عام 2003. **3-** تبسيط إجراءات تأسيس وتسجيل المصنع ابتداءً من تخصيص الأرض وحتى الية دفع الرسوم والتي يفترض ان تتم من خلال المصارف. **4-** تطبيق برنامج الكتروني وفق مبدأ النافذة الواحدة ومرتبط مع الوزارات والزام جميع الوزارات بمنح الموافقات الكترونيا وفق البرنامج ضمانا لسرعة انجاز معاملة التأسيس من قبل المديرية العامة للتنمية الصناعية على ان لا تتجاوز مدة الحصول على الاجازة سبعة أيام كحد اعلى.	مجلس النواب مجلس الوزراء وزارة الصناعة والمعادن وزارة المالية وزارة التجارة وزارة التخطيط القطاع الخاص إتحاد الصناعات العراقي إتحاد رجال الاعمال العراقيين المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي

المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي
IRAQI INSTITUTE FOR ECONOMIC REFORM

-الضعف في تطبيق القوانين ومنها قانون حماية المنتج الوطني . -عدم تفعيل قانوني حماية المستهلك وحماية المنافسة ومنع الاحتكار . -المشاريع غير المكتملة والممولة من الموازنة الاستثمارية وقلة التخصيصات السنوية بعد عام 2013 . -الاغراق الكبير للبضائع المستوردة على حساب المنتج المحلي وباسعار ونوعيات منخفضة . -تقييد الشركات الصناعية الحكومية بالقوانين والتعليمات التي تصدرها الحكومة والتي	**5-** دعم الصناعيين بالكميات الكافية من الوقود وبالأسعار المدعومة وبنسبة (50%) من السعر مع زيادة نسبة الدعم في حال اشتغال المصنع 24 ساعة عمل في اليوم وتقدير حاجتهم من خلال التنمية الصناعية كذلك دعمهم في تقليل سعر تعرفة الطاقة الكهربائية واستمرارية التجهيز. **6-** تمكين القطاع الصناعي الخاص من ادارة المدن الصناعية من قبل المستثمرين المحليين في ضوء التجارب العربية والعالمية و تسهيل كل ما يتعلق بهذا الجانب على ان يتم البحث عن وسيلة لتمويل إكمال تنفيذ المدن الصناعية قيد التنفيذ والجديدة . **7-** تقديم التسهيلات للمنتجين المحليين لتمكينهم من تصدير المنتجات للاستفادة من دعم التصدير والقروض التي يقدمها صندوق التصدير . **8-** تشكيل مجلس إحلال الواردات يضم الوزارات المعنية والساندة لتحديد المستوردات التي يمكن تصنيعها أو توفيرها ضمن الطاقات والإمكانات المتوفرة في مصانع القطاع العام والخاص والمختلط وتوسيعها من خلال اقامة مصانع جديدة ووضع خطة زمنية لحذفها من المنهاج الاستيرادي والذي يعد من قبل وزارة التجارة . **9-** السماح للصناعيين استغلال المساحات الفائضة بإقامة مشاريع صناعية او تجارية مدرة للربح بغض النظر عن التخصص دون التأثير على المصنع الأساس وبما يضمن عمل جميع المشاريع وفق آلية وأهداف تضعها الشركة المعنية بالتنسيق مع التنمية الصناعية و إتحاد الصناعات وضمن توجهات مجلس التنسيق الصناعي والوزارة نحو التوسع في كافة القطاعات الصناعية لزيادة نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي.	

المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي
IRAQI INSTITUTE FOR ECONOMIC REFORM

تعطل العمل بقانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997 . - عدم وجود منتجات وطنية واسعة التنوع - ضعف كبير وعدم التنفيذ الفعلي لخطوات دعم القطاع الخاص بكافة نشاطاته وخاصة الانتاجية والخدمية والسياحة الداخلية	**10-** تتولى وزارة الصناعة السير بتنفيذ المشاريع الستراتيجية الاتية وفق برنامج زمني صارم ودعم مطلق من قبل رئاسة الوزراء وتشكيل هيئة مهنية ذات صلاحيات لكل مشروع : **أ-** البتروكيمياويات الجديد في البصرة مع إمكانية الشراكة بالتمويل والتنفيذ والتشغيب وتسويق المنتجات مع الشركات الدولية الرصينة ضمن ذلك من خلال الاتفاق العراقي الصيني. **ب-** لابد من الاسراع والنجاح في تشغيل الشركة العامة للحديد والصلب في خور الزبير بأي شكل وأسرع وقت. **ح-** التشغيل بالطاقات القصوى لمصانع اسمدة خور الزبير وتزجيه جزءا من انتاجه للتصدير. **د-** التحالف مع شركات دولية لإنشاء الخط الثاني للأسمدة الكيمياوية (اليوريا) في خور الزبير لأغراض التصدير. **11-** تشكيل مجلس حماية المستهلك و مجلس حماية المنافسة والبدء بتنفيذ مهامهما وفق القانون والتركيز على الفرق الجوالة لتقييم المنتجات المتداولة في الاسواق واتخاذ الاجراءات وفق القانون. **12-** إقامة مختبرات فحص عند المنافذ الحدودية لضمان فحص جميع المستوردات وعدم اعتماد القوائم كبديل عند التفتيش والتأكد من البضائع . **13-** توفير حماية لمنفذي قوانين حماية المنتج وحماية المستهلك وحماية المنافسة واستخدام قوة القانون ضد اي تدخل في عمل مسؤولي المنافذ الحدودية.	

	14- تفعيل الصناعات الاستخراجية التي تتوفر مواردها في العراق ودعم الصناعات التحويلية بديلا عن الموارد النفطية حيث ان وفق الدراسات يمتلك العراق اكثر من 100 مادة يمكن استخراجها 30 مادة منها تحقق موارد سريعة. **15-** دعم وتمكين كافة شركات القطاع المختلط لتتمكن من الانتاج والتسويق بطاقاتها القصوى ولتنويع وزيادة منتجاتها باعتبارها النموذج المستهدف بتحول الشركات العامة الى مساهمة والشراكة بين القطاعين العام والخاص. **16-** إعتماد مبدأ المنافسة بين الشركات والمصانع الحكومية في إنجازاتها المتمثلة بالعمل بطاقاتها القصوى لتكون رابحة, وتبديل الادارات الفاشلة. **17-** مع مراعاة الميزة النسبية لكل محافظة, يتم التنسيق مع كافة اصحاب المصلحة لتنشيط الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحتى الكبيرة مثل معامل الورق في البصرة وميسان بما في ذلك الحرفية وبالتناغم مع القطاع السياحي. **18-** إعتماد مبدا الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ المشاريع الصناعية المتوسطة والكبيرة لتأسيس شركات مساهمة تطرح أسهمها في سوق العراق للأوراق المالية وذلك ممكن ضمن القوانين المتاحة (21) و (22) لسنة 1997 كذلك المباشرة في برنامج تحول (2) شركة عامة أو مصنع الى مساهمة وفق المواد (35- 38) من قانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997 في ضوء نجاحها يتم إعداد وتنفيذ برنامج تحول للمدى البعيد. **19-** إعتماد فكرة الدينار الصناعي لأنه سوف يتيح الباب امام اعادة التصدير وهو الاهم في موضوع التنمية الصناعية لان بدونه فان الاموال المستخدمة في الاستيراد بعملات غير عراقية مهما كانت لن يتم استرجاعها وانه سوف تهدر محليا, كما سيشجع الموردين الاساسيين	

	العالمين بالدخول في مشاركة المؤسسات الصناعية العراقية للتسويق في الاسواق المحيطة اولا ثم العالمية حسب الحاجة لما فيه من منافسة حقيقية للأسعار العالمية. **20-** وفق برنامج صارم ويعتمد مبدأ الثواب تحسين انتاجية الفرد ومؤسسات القطاع العام باتجاه تحولها التدريجي الى مؤسسات تغطي مصاريفها أو رابحة بكافة الأحوال سيقلل من مصاريف غير مقبولة. مديات القصير والمتوسط والبعيد. **21-** تحويل المديرية العامة للتنمية الصناعية الى التمويل المركزي وتقليل الرسوم التي تأخذها المديرية من الصناعي واشراك اعضاء من اتحاد الصناعات في مجلس المديرين الذي يتكون من مدراء المديرية. 22- إلزام الوزارات والمؤسسات الحكومية بدعم من الإعلام لشراء المنتج المحلي من كافة القطاعات العام والمختلط والخاص.	

المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي
IRAQI INSTITUTE FOR ECONOMIC REFORM

رابعا" / الصناعات الدوائية

الاشكاليات والحالات المؤشرة	القرارات المطلوبة	جهة التنفيذ
الامن الغذائي والدوائي	1- تشكيل مجلس التصنيع الدوائي برئاسة السيد وزير الصحة وعضوية وكلاء الوزارة ومدراء الأقسام الفنية ذات العلاقة في وزارة الصحة وعضو من هيئة المستشارين / في رئاسة مجلس الوزراء و مدير عام الهيئة العامة للجمارك و مدير عام التنمية الصناعية و ممثل من الهيئة الوطنية للاستثمار و 4 أعضاء من القطاع الخاص أضافة الى مدير عام الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في سامراء والشركة العربية للمضادات الحيوية (أكآي) ومركز أبن سينا للبحوث الدوائية على أن تكون بأمر من رئيس مجلس الوزراء ويعنى هذا المجلس بتوسيع انتاج المنتجات الدوائية وتشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في هذا القطاع وله صلاحيات واسعة لأقامه صناعة دوائية متطورة وإدخال التكنولوجيا الحديثة لغرض انتاج الانسولين والمستحضرات المضادة لمرض السرطان ومواد أخرى ذات تقنية عالية. 2- دعم وتطوير مركز أبن سينا للبحوث الدوائية ماليا ولوجستيا وفنيا والسماح بأنشاء عدة مراكز بحثية دوائية متطورة وعن طريق القطاع الخاص. 3- إعفاء (المواد الأولية ، مواد التعبئة و التغليف والمواد الثانوية ، المكائن و الاجهزة المختبرية) من إجراءات تصديق الفواتير وشهادات المنشأ في السفارة العراقية والاقتصار على	وزارة الصحة وزارة الصناعة والمعادن الرابطة العراقية لمنتجي الأدوية إتحاد الصناعات العراقي مؤسسات القطاع الخاص المجتمع المدني

	تصديقها في غرفة التجارة في بلد المنشأ كونها تأخذ وقت طويل للذهاب الى السفارة العراقية لتلك الدول وتصديقها. 4- فسح المجال أمام الشركات الدوائية الأجنبية للاستثمار مع مصانعنا الوطنية وتسهيل كافة الإجراءات من خلال إعادة النظر بتعليمات وزارة الصحة للاستفادة من دخول كوادر فنية وتكنولوجيا لرفع الكفاءة وتطوير الخطوط الإنتاجية وزيادة الإنتاج والنوعية والاستعانة بقانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 وتعديلاته. والسعي لتنفيذ مشاريع مشاركة بين القطاع العام والخاص (المحلي والأجنبي) في هذا القطاع. 5- تشريع قانون خاص للصناعة الدوائية ومن خلال تشكيل لجنة من خبراء الصناعة الدوائية في الرابطة العراقية لمنتجي الأدوية وأعضاء من وزارة الصحة / دائرة الأمور الفنية وأعضاء من اللجنة القانونية في مجلس النواب العراقي ومن وزارة الصناعة والمعادن. أن وضع قانون خاص بالصناعة الدوائية يهدف الى تنظيم عمل وتطوير الصناعة الدوائية في العراق وذلك لعدم وجود قانون خاص للصناعة الدوائية تنظم أمور هذا القطاع في العراق إنما يعتمد فقط قانون مزاولة مهنة الصيدلة المرقم 40 لسنة 1970. 6- تشجيع المؤسسات الحكومية والشركات الأجنبية والمحلية لإنشاء او المساعدة بإنشاء مشاريع انتاج المواد الاولية والتي تحتاجها المصانع الدوائية بغية تقليل الاعتماد على الاستيراد	

	ودعم الأمن الدوائي اضافة الى المشاريع الساندة كمصانع العبوات الزجاجية التي يستهلك العراق منها (120 – 150 مليون قنينة سنويا) ومصانع التعبئة والتغليف. 7- توفير الاعفاءات من رسوم الجمارك و الضرائب لكل من (المواد الأولية ، مواد التعبئة و التغليف والمواد الثانوية، مكائن الانتاج والاجهزة المختبرية) لخفض كلف الانتاج و تمكين المصانع من المنافسة مع المستورد الاجنبي و جذب المستثمرين لمعالجة تحدي تفضيل الكثير من المستثمرين بإقامة مصانع الأدوية في الاردن وتصدير منتجاتها الى العراق. 8- ضرورة إجراء تعديل على قانون مزاولةلمهنة الصيدلة في العراق رقم (40) لسنة 1970 والخاص بالدواء لقدم القانون و عدم ملائمته لهذا الوقت ولا يتفق حتى مع قوانين الدول المجاورة ولم يحدث أي تعديل حتى الأن بالرغم من المطالبات.	

المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي
IRAQI INSTITUTE FOR ECONOMIC REFORM

خامسا" / القطاع الزراعي

الاشكاليات والحالات المؤشرة	القرارات المطلوبة	جهة التنفيذ
-ضعف اجراءات الحماية للمنتج الزراعي -ضعف الرقابة والسيطرة على المنتجات الزراعية المستوردة -كلف الانتاج العالية للمحاصيل الزراعية	1- فرض ضريبة على المحاصيل الزراعية المستوردة ومنتجاتها على ان تحسب نسبة الضريبة على اساس كلفة المنتج المحلي داخل العراق لتحقيق تنافسية لدى القطاع الزراعي المحلي . 2- اعتماد اجازة الاستيراد فقط لدخول المحاصيل والمنتجات الزراعية ومنع الحالات المخالفة . 3- اعتماد الحوكمة الالكترونية واكمال الربط المؤسسي بين وزارات الدولة والتشكيلات المعنية بهذا النشاط لضمان ادخال المنتجات المسموح بإدخالها بشكل سليم . 4- ايقاف العمل بالاستثناءات الممنوحة خلافا للقوانين المعنية بالثروة النباتية والحيوانية وعدم منح اي استثناء اخر . 5- الزام الوزارات والمؤسسات الحكومية كافة والتي لديها برنامج اطعام لمنتسبيها بشراء المنتجات الوطنية النباتية والحيوانية .	مجلس الوزراء وزارة الزراعة وزارة الموارد المائية وزارة الصناعة وزارة التجارة هيأة المنافذ الحدودية الجهات الامنية اتحاد الجمعيات الفلاحية الاتحادات المهنية للقطاع الخاص

المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي
IRAQI INSTITUTE FOR ECONOMIC REFORM

	6- دعم الفلاحين والمزارعين والمستثمرين الداعمين للقطاع الزراعي من المشتقات النفطية من حيث الكمية والسعر وكذلك التعرفة الكهربائية للمساهمة في خفض كلف الانتاج . 7- تقديم الدعم الكامل لإقامة مناطق زراعية على غرار المناطق الصناعية كون مقومات إقامتها متاحة من خلال توفر المساحات الواسعة والمياه في البلاد ومنها المياه الجوفية . **8-** تقديم الدعم الكبير للفلاحين والمزارعين فيما يتعلق بتزويدهم بالبيوت الزجاجية و المرشات ومضخات السقي والاسمدة والمبيدات وغيرها بأسعار مدعومة قابلة للإعفاء عند تحقيق انتاج وفير و كذلك عند التصدير. **9-** تقديم الدعم الكبير لإقامة مصانع انتاج الاعلاف للثروة الحيوانية والدواجن التي تمثل أساس لصناعة منتجات الالبان وتعليب اللحوم من خلال تربية المواشي والابقار والدواجن . **10-** تقديم قروض مدعومة للمزارعين ويفضل ان تكون بدون فائدة و تتحملها الحكومة مقابل الناتج الذي سيقدمه المزارعون وكذلك للمستثمرين في مجال الثرة	

	الحيوانية والدواجن والصناعات الغذائية المعتمدة على المنتجات الزراعية كمصانع التعليب وغيرها . **11-** وضع غرامات جزائية على الفلاحين والمزارعين و المستثمرين في حال عدم استغلالهم القروض للغرض الذي منح من اجله مع متابعة شاملة لتلك المشاريع . **12-** منع استيراد المحاصيل والمنتجات الزراعية لضمان حماية المنتجات الزراعية المحلية والذي سينتج عنه توسيع انتاج هذه المحاصيل محليا أو من خلال فرض رسوم كبيرة على المحاصيل الداخلة للبلد بنسبة عالية لتشجيع الفلاحين على الزراعة و التأكيد على الاستفادة من قانون صندوق التصدير. **13-** تشجيع الصناعات الحرفية والمنزلية وصناعة الاخشاب وخاصة في المناطق الجنوبية وادخال التقنيات الحديثة في التصنيع وتقديم الدعم اللازم لذلك. **14-** استرجاع مبالغ كافة قروض المبادرة الزراعية التي استحق استرجاعها قبل سنة 2020 وتدويرها لمستفيدين اخرين . **15-** مشروع المجمعات الزراعية لتسويق المنتجات الزراعية لتشجيع المزارعين على التركيز على زيادة الانتاج الزراعي بتسهيل التسويق وخفض كلفته وتشجيع	

	الصناعات الغذائية التي تعتمد على المنتجات الزراعية مثل معامل انتاج معجون الطماطم والعصائر والالبان ومنتجات الالبان.	

سادسا" / اجراءات ومعالجات سريعة

الاشكاليات والحالات المؤشرة	القرارات المطلوبة	جهة التنفيذ
	1- تفعيل لجنة تخصيص الاراضي في مجلس الوزراء وتسهيل الاجراءات فيها بشكل سريع والغاء موافقة اللجنة بخصوص الاملاك الصرفة. **2-** ايجاد اليه لإنهاء موضوع تشابه الأسماء في الهيئة العامة للضرائب والذي شجع على ابتزاز اصحاب الشركات. **3-** استضافة ممثلي مؤسسات القطاع الخاص والمنظمات الاقتصادية في اجتماعات المجلس الوزاري للاقتصاد وفقا" للمواضيع المطروحة . **4-** توحيد الإجراءات الحاصلة بالموانئ وجعلها تحت سلطة واحدة (سلطة موانئ ام قصر).	مجلس النواب مجلس الوزراء الوزارات المعنية

المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي
IRAQI INSTITUTE FOR ECONOMIC REFORM

	5- تشكيل **" مجلس الاعمار والتنمية في كل محافظة"** بمشاركة كافة أصحاب المصلحة يتناغم مع رؤية العراق الشاملة 2030 والخطط والاستراتيجيات المتعلقة بتنمية كافة القطاعات الاقتصادية فيها. **6-** تشكيل **" المجلس الأعلى للسياحة "** بمشاركة كافة أصحاب المصلحة من القطاعات الحكومية والخاصة في عضويته لضمان إتخاذ خطوات أكثر فاعلية لتطوير المرافق السياحية الدينية والتاريخية والطبيعية والثقافية ويتولى المجلس وضع ومتابعة تنفيذ استراتيجية التنمية السياحية وسياسة وخطط النهوض بها وتنشيطها ومتابعة التحققات وتذليل العقبات أمام توسعها وضمان نهوضها بتسارع غير تقليدي. **7-** اعتماد معايير والية دقيقة في اختيار القيادات الادارية لمؤسسات الدولة مبنية على اسس علمية ومهنية. **8-** إصدار قانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص PPP . **9-** الزام كافة دوائر الدولة ان تعمل بالحوكمة الالكترونية و تطبيق البرمجيات كأنظمة عمل للحد من الفساد. **10-** إعادة تشكيل اللجنة العليا للاستثمار الصادرة بالأمر الديواني (192) في 18 / 5 / 2017	

	لتضم ممثلي مؤسسات القطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني والعمل على تطوير المنهجية التي اقرها ا مجلس الوزراء بالقرار رقم (245) لسنة 2019 المبلغ بإعمام الأمانة العامة لمجلس الوزراء 23621 في 11/ 7 / 2019المتضمن رؤية تحسين بيئة الأعمال والاستثمار . **11-** أعادة النظر بسياسة عمل المناطق الاقتصادية بما فيها تشكيل هيئة تنفيذ منطقة الفاو الاقتصادية الكبرى والاستعانة بالخبرات عالية المستوى . 12- إلزام الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية بالاستعانة بمؤسسات القطاع الخاص لإعتماد التخمين السعري للمواد الاستيرادية وحسب الاختصاص. 13- إشراك مؤسسات القطاع الخاص وحسب الاختصاص عند قيام الدوائر الحكومية المعنية بوضع الرسوم وتخمينات الكمارك والضرائب ورسوم أمانة بغداد والبلدية وإيجار أراضي عقارات الدولة مع مراعاة درجة التأثير والمشاركة من قبل أصحاب المصلحة.	

المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي
IRAQI INSTITUTE FOR ECONOMIC REFORM

سابعا" / قطاع الجمارك

الاشكاليات والحالات المؤشرة	القرارات المطلوبة	جهة التنفيذ
	1- تقسم المنافذ الجمركية الحدودية الى ثلاث اقسام صناعي , زراعي وتجارة عامه وذلك لتسهيل دخول المواد المستوردة والسيطرة عليها بموجب التخصصات ولتبسيط الاجراءات ولضمان السيطرة على الكلف للمنتجات المحلية بموجب دراسات مشاريعها للجدوى: قسم جمركي: ويشمل فقط تخريج كافه المواد والمعدات المستوردة من قبل القطاعين العام والخاص الصناعي لاغراض مشاريعهم وتخرج بموجب اجازات الاستيراد الممنوحة لهم ومصادقه المصرف على اتمام عمليات دفع المستحقات سواء مباشرة او قروض. قسم جمركي : ويشمل فقط تخريج كافه المواد والمعدات المستوردة من قبل القطاعين العام والخاص لأغراض مشاريعهم الزراعية وتخرج بموجب اجازات الاستيراد الممنوحة لهم ومصادقه المصرف على اتمام عمليات دفع المستحقات سواء مباشرة او قروض. قسم جمركي: ويشمل تخريج كافه المواد والمعدات المستوردة من قبل القطاعين العام والخاص لاغراض تجارية عامة وتخرج بموجب اجازات الاستيراد الممنوحة لهم ومصادقه المصرف على اتمام عمليات دفع المستحقات سواء مباشرة او قروض. **2-** قيام الوزارات المعنية بإصدار اجازات الاستيراد كل حسب اختصاصه واعلام الجمارك العامة بها لضمان عدم التزوير او الابتزاز.	مجلس الوزراء الوزارات المعنية هيأة المنافذ الحدودية هيأة الجمارك

	3- إعتماد النافذة الواحدة اساس في منح اجازات الاستيراد ترتبط الوزارات من خلال هذه النافذة لإكمال الاجراءات الكترونيا" بما فيها فتح الاعتماد من قبل المصارف لتبسيط لسرعة الانجاز ومنع المراجعات من قبل المستورد. **4-** إعادة العمل بنظام عبور البضائع بطريقة الترانزيت (المتوقفة منذ سنوات) وذلك بتكليف وزارة النقل والهيئة العامة للجمارك لتفعيل مرور البضائع عبر الأراضي العراقية.	